وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما
ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا
وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا
الا زيد ومنه قول الشاعر ٭ لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب ٭ وقوله ٭ كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح ٭
وكذا سائر المعمولات فتامل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها
لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة
على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو ولا يطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لان الصفة في الحقيقة
تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة
عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخر الاداة عن الفاعل فانه يمتنع لما فيه من
اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي
اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشايع او متقدما عليه
كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه
يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب
الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثنائين باداة واحدة
بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا
والمستثنى بدل منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون
على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها وهي حرف
ان لا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير الجعل
الاستثناء بعد الا وجعل المقصور في البنية مقدما وجعل عمل ما قبل

الا بعدها المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او ما بعد
المستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو
ما اتيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت
لم يبق ولتطلب بيان ذلك من كتبهم الى ما قالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي
الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول
بقي بلا فاعل والاعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم
المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا
منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي
ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم
الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا
لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد حقق
على بعضهم هذا الباب فعدوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم
اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا
المقام ووجه الجمع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر
او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي
ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور
بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا
يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراها في علم النحو

Copyright © King Saud University